



الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020

## تقرير المكتب بشأن الموضوعات الفرعية المتعلقة بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني

- 1- يقدم الميسر المعني بالميزانية، السفير أندريس تيران بارال (إكوادور)، هذا التقرير عملاً بالولاية التي أناطها المكتب بجهتي التنسيق بشأن الموضوعين الفرعيين المتعلقين بالرقابة على إدارة الميزانية والمباني (السفيرة أنيكا ماركوفيك (السويد)، والسيدة ماريا ستايتش (صربيا)، على التوالي) في إطار فريق لاهاي العامل لتيسير موضوعات الميزانية.
- 2- وأعدت جهتا التنسيق تقريرين عن أنشطتهما خلال عام 2020. ويرد هذان التقريران في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

## تقرير جهة التنسيق المعنية بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية

## ألف - مقدمة

1- إن ولاية الرقابة على إدارة الميزانية في عام 2020 مستمدة من قرار الميزانية المعتمد في الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف<sup>(1)</sup>. ففي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق المكتب على تخصيص الإشراف على إدارة الميزانية لفريق لاهاي العامل كموضوع فرعي من تيسير موضوعات الميزانية. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2020، عين المكتب السفيرة أنيكا ماركوفيك (السويد)، لتكون جهة التنسيق المعنية بالرقابة على إدارة الميزانية.

## باء - الاجتماعات والمناقشات

2- عُقد اجتماعان بشأن موضوع الرقابة على إدارة الميزانية في عام 2020: الأول في 20 شباط/فبراير والآخر في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020. إنعقد الاجتماع في 20 تشرين الأول/أكتوبر عن طريق رابط عن بُعد بسبب القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

3- أتاح هذين الاجتماعين فرصة للدول الأطراف لمواصلة النظر في مختلف المسائل المتعلقة بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية، بما في ذلك مراجعة الحسابات والتخطيط الاستراتيجي.

## 1- تعيين مراجع خارجي

4- في اجتماعه الذي انعقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر، نظر الفريق العامل في توصية لجنة التدقيق المتعلقة بتعيين مراجع خارجي جديد للمحكمة وللصندوق الاستئماني للضحايا. ولوحظ أن فترة مراجع الحسابات الخارجي الحالي، ديوان المحاسبة، ستنتهي مع إصدار البيانات المالية لعام 2020، وأن لجنة التدقيق مكلفة بموجب ميثاقها بتقديم توصيات إلى الجمعية بشأن تعيين المراجع الخارجي.

5- وأوصت لجنة التدقيق، في تقريرها عن دورتها الحادية عشرة، بأن تقوم الجمعية بتعيين مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا كمراجع خارجي جديد للحسابات<sup>(2)</sup>. وأيدت لجنة الميزانية والمالية تلك التوصية الواردة في تقرير دورتها الرابعة والثلاثين، وبناء على توصية لجنة مراجعة الحسابات، أذنت لرئيس قلم المحكمة ليقوم بالتعاون مع مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا من أجل اتخاذ الترتيبات اللازمة لشراء خدمات المراجعة الخارجية، رهنا بموافقة الجمعية<sup>(3)</sup>.

(1) ICC-ASP/18/Res.1، القسمان طاه و باء

(2) AC/11/5، الفقرة 54

(3) ICC-ASP/19/5، الفقرة 23.

6- تلقى الفريق العامل إيجاز من رئيس لجنة التدقيق بشأن عملية الشراء، ووافق على تأييد توصية لجنة التدقيق بتعيين مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش في جمهورية كوريا كمراجع خارجي لحسابات المحكمة والصندوق الاستثماري للضحايا للأعوام من 2021 إلى 2024.

## 2- تقييم أجهزة الرقابة

7- كانت إحدى نتائج المناقشات بشأن الرقابة على إدارة الميزانية في عام 2019، التوصية بأن تطلب الجمعية من مراجع الحسابات الخارجي، ديوان المحاسبة، إجراء تقييم لأجهزة الرقابة، والتوصية بالأعمال الممكنة بشأن ولاية كل منها والتسلسل الإداري.<sup>(4)</sup> وناقشت الدول الأطراف مسودة الاختصاصات لهذا التقييم في اجتماع 20 شباط/فبراير. وفي الاجتماع الذي عُقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر، أشارت جهة التنسيق إلى أن التقدم المحرز في التقييم قد تأثر بالقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. ومن أجل تقديم نتيجة شفافة وحسنة الإطلاع للجمعية، رأى المراجع الخارجي أنه من الضروري عقد ورشة عمل بحضور شخصي مع أكبر عدد ممكن من المحاورين الرئيسيين.

8- وأبلغ الفريق العامل بأن المراجع الخارجي يعتزم استكمال المهمة في أقرب وقت ممكن، ولكن قد لا يكون ذلك ممكناً قبل الدورة التاسعة عشرة للجمعية العمومية.

## 3- التعديلات على ميثاق لجنة المراجعة

9- وفي اجتماع 20 شباط/فبراير، نظر الفريق العامل في مسودة التعديلات على ميثاق لجنة المراجعة التي اقترحتها اللجنة في تقرير دورتها العاشرة.<sup>(5)</sup> وتم التذكير بأن الجمعية قد أخذت علماً بالتعديلات المقترحة في دورتها الثامنة عشرة، وطلبت من لجنة المراجعة تقديم معلومات أساسية أكثر تفصيلاً. وقررت الجمعية أيضاً النظر في التعديلات، سوية مع أي معلومات إضافية تقدمها اللجنة، مع اعتبار نتيجة التقييم الذي كان من المقرر أن يقوم به مراجع الحسابات الخارجي، من أجل اتخاذ القرار بحسب الاقتضاء.<sup>(6)</sup> وأشار إلى أن المزيد من المعلومات سيكون مفيداً فيما يتعلق بالتحليل والحاجة الملحة للتعديلات على الميثاق. ولاحظت بعض الدول الأطراف أن التقييم المقبل الذي سيقوم به المراجع الخارجي وكذلك استعراض الخبراء المستقلين<sup>(7)</sup> قد يكون لهما صلة بولاية لجنة التدقيق. وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من المهم التأكد من أن الميثاق يتماشى مع المعايير الدولية القائمة فيما يتعلق بأعمال المراجعة في مؤسسة مثل المحكمة.

10- أكدت لجنة التدقيق، في تقريرها عن دورتها الحادية عشرة، أن التعديلات المقترحة سعت بشكل رئيسي إلى تحسين شكل ومصطلحات ولغة الميثاق الأصلي، والتأكد من أنه يتماشى مع العمليات

(4) أنظر القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم الأول، الفقرة 6.

(5) AC/10/5، الفقرتين 87 و 88 والمرفق الثاني.

(6) القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم الأول، الفقرة 7.

(7) تم تقديم التقرير النهائي لمراجعة الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي في 30 أيلول/سبتمبر 2020 (ICC-ASP/19/16).

المعتمدة بعد إعادة إنشاء لجنة التدقيق.<sup>(8)</sup> وأشار التقرير أيضاً إلى أنه قد تكون هناك قيمة في تأجيل التعديلات على الميثاق إلى ما بعد الانتهاء من تقييم هيئات الرقابة من قبل المراجع الخارجي، وبعد الانتهاء من مراجعة خبراء المحكمة المستقلين.<sup>(9)</sup>

11- وفي الاجتماع الذي عُقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر، أشار الفريق العامل إلى أنه سيكون من الضروري العودة إلى هذه المسألة في عام 2021.

#### 4- الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا، 2020-2021

12- في الاجتماع الذي عُقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر، تلقى الفريق العامل عرضاً تقديمياً عن الخطة الإستراتيجية الجديدة للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة 2020-2021. وتم اعتماد الخطة الإستراتيجية في آب/أغسطس 2020 من قبل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني، وتم تطويرها في ضوء توصيات آلية الرقابة المستقلة في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2019. لقد أخذت الخطة الإستراتيجية في الاعتبار أيضاً تأثير جائحة كوفيد-19 كما أن الخطة الجديدة تتماشى مع خطة المحكمة، وستتبع نفس دورة الثلاث سنوات في المستقبل. كما تم دعم الخطة الإستراتيجية من خلال نظام "تعقب الأعمال" و "إيجاز الإدارة"، وكلاهما سيتم نشرهما للعموم على موقع الصندوق الاستئماني على الانترنت. احتوت الخطة الإستراتيجية على هدفين استراتيجيين رئيسيين، وهما توفير تركيز أفضل ومزيد من الوضوح: التأثير والأداء. كان هناك تركيز على الأداء على المستوى التنظيمي، بما في ذلك كفاءة وفعالية الصندوق الاستئماني والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. كما أن الإستراتيجية أبرزت بعض التحديات التي تواجه الصندوق، وتحديدًا: (أ) الاستجابة لحقوق الضحايا واحتياجاتهم، والتأكد من تحقيق أقصى قدر من التأثير والقيمة؛ (ب) أن يُنظر إليه على أنه يتحمل المسؤولية - أي، لزيادة جلاء الإجراءات والنتائج، وأن تظهر بأنها ملموسة وتستجيب بشكل مرض للضحايا؛ (ج) تعزيز الكفاءة المنهجية الأكبر والاستفادة منها والتأكد من أن التعويضات متناسبة ومستدامة.

#### جيم - التوصيات

13- تُقدم جهة التنسيق، من خلال المكتب، الصياغة المقترحة الواردة في التذييل بهذا التقرير لتنظر فيها الجمعية.

<sup>(8)</sup> AC/11/5 الفقرة 86.

<sup>(9)</sup> AC/11/5 الفقرة 87.

## تذييل

## الصيغة المقترحة لقرار عام 2020

## لإدراجها في قرار الميزانية

## مراجعة الحسابات

## إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تأخذ في الاعتبار ميثاق لجنة مراقبة الحسابات الذي اعتمده في دورتها الرابعة عشرة<sup>(1)</sup>، بصيغته المعدلة،

وإذ تأخذ علماً بتقرير لجنة مراقبة الحسابات عن دورتها الحادية عشرة والثانية عشرة<sup>(2)</sup>،

وإذ تأخذ علماً كذلك بتوصيات لجنة الميزانية والمالية المتعلقة بمسائل المراجعة<sup>(3)</sup>،

1- ترحب بتقرير لجنة مراجعة الحسابات عن أعمال دورتها الحادية عشرة والثانية عشرة؛

2- تقرر تعيين مجلس إدارة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا كمراجع خارجي لحسابات المحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني للضحايا لمدة أربع سنوات تبدأ من السنة المالية لعام 2021؛

3- تُذكر بطلبها الموجه إلى المراجع الخارجي، ديوان المحاسبة، لإجراء تقييم لهيئات الرقابة التابعة للمحكمة كجزء من عملها في عام 2020، وذلك لتحل محل مراجعة الأداء، والتوصية بالإجراءات الممكنة بشأن ولايات كل منها وتسلسلها الإداري، مع الاحترام الكامل لاستقلالية المحكمة ككل، وتطلع إلى النظر في نتائج هذا التقييم بمجرد توفرها؛

4- وتأخذ علماً بالتعديلات المقترحة على ميثاق لجنة التدقيق الواردة في المرفق الثالث لتقرير لجنة التدقيق عن دورتها العاشرة، وتقرر النظر في تلك التعديلات، مع الأخذ بالاعتبار نتيجة التقييم الذي سيضطلع به مراجع الحسابات الخارجي وتقرير استعراض الخبراء المستقلين<sup>(4)</sup>، من أجل اتخاذ القرار المناسب.

## الرقابة على إدارة الميزانية

## إن جمعية الدول الأطراف

(1) الوثائق الرسمية ... الدورة الرابعة عشرة ... 2015 (ICC-ASP/14/20) المجلد الثاني الجزء باء-3، المرفق الرابع.

(2) AC/11/5 و AC/12/5، متوفران في موقع لجنة المراجعة على الإنترنت التالي:

[https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/AuditCommittee](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee)

(3) ICC-ASP/19/5، الفقرات من 20 إلى 24 و ICC-ASP/19/15، الفقرات من 214 إلى 227.

(4) ICC-ASP/19/16.

- 1- تلاحظ أن الخطط الإستراتيجية لكل من المحكمة ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا، تتسم بالدينامية ويجري تحديثها على أساس منتظم؛
- 2- تلاحظ الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة للفترة 2019-2021 والصندوق الاستئماني للضحايا للفترة 2020-2021 وتلاحظ أيضاً أن الخطط الاستراتيجية تستفيد من آراء وتعليقات الدول الأطراف في الحوار مع المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا؛
- 3- ترحب بتقرير مكتب المدعي العام بشأن تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2016-2018، وتطلب من المحكمة مواصلة تقييم وتطوير وتطبيق الدروس المستفادة الواردة فيه؛
- 4- تؤكد من جديد أهمية تعزيز العلاقة والاتساق بين التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، وهو أمر حاسم في مصداقية النهج الاستراتيجي الأطول الأجل واستدامته؛
- 5- تشير إلى دعوتها إلى المحكمة لعقد مشاورات سنوية مع المكتب في الأشهر الثلث الأول من السنة بشأن تنفيذ خططها الاستراتيجية أثناء السنة التقييمية السابقة، بما في ذلك استخدام مؤشرات الأداء وتحسينها؛
- 6- تدعو المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا إلى تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية عن تنفيذ الخطط الاستراتيجية؛
- 7- وتلاحظ الأدوار الرقابية للجنة المراجعة، ولجنة الميزانية والمالية، والمراجع الخارجي، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية، وتوصي بأن تواصل هذه الهيئات التوسع في التنسيق من أجل تحسين تبادل المعلومات وإبلاغ النتائج في الوقت المناسب فيما بينها، ومع أجهزة المحكمة والمكتب والجمعية، تحسين قدراتها الرقابية إلى الحد الأمثل وتجنب ازدواجية الاختصاصات والعمل.

## المرفق الثاني

## تقرير جهة التنسيق المعنية بموضوع المبابي

## ألف - مقدمة

1- تُستمد ولاية موضوع الميزانية الفرعية المتعلق بالمبابي في عام 2020 من القرار ICC-ASP/18/Res.1، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في دورتها الثامنة عشرة. وفي الجزء زاي، الفقرة 6 من ذلك القرار، أكدت الجمعية من جديد أن "المكتب هو المكلف بالولاية المتعلقة بهيكل الحوكمة والتكلفة الإجمالية للملكية [المبابي المحكمة]، من خلال فريقه العامل في لاهاي الذي لديه آلية تيسير معنية بالميزانية وطلبت [محرر] تقديم تقرير عن هذا الموضوع للنظر فيه بحلول الدورة التاسعة عشرة للجمعية".

2- وعيّن المكتب في 24 كانون الثاني/يناير 2020، السيدة ماري ستاجيك-راديفويسا (صربيا) لتكون جهة التنسيق المعنية بموضوع المبابي.

## باء - الاجتماعات والمناقشات

3- في عام 2020، عقد فريق لاهاي العامل ("الفريق العامل") ثلاث مشاورات بشأن الموضوع الفرعي للمبابي: في 15 تشرين الأول/أكتوبر، و 16 تشرين الثاني/نوفمبر، و 9 كانون الأول/ديسمبر. وشاركت المحكمة في هذه الاجتماعات.

4- أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة للفريق العامل للنظر في التحديثات الواردة من المحكمة بشأن مسائل المبابي ومناقشتها. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الفريق العامل من توصيات لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، على النحو المبين في تقرير دورته الخامسة والثلاثين.<sup>(5)</sup>

5- في الاجتماع الذي عُقد في 15 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الدول الأطراف إيجازاً حول "تقرير المحكمة بشأن الخطط المحدثة والمفصلة وآلية التمويل متعددة السنوات لاستبدال الأصول".<sup>(6)</sup> وفي الاجتماع الذي عقد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت الدول الأطراف عرضاً تقديمياً من المحكمة حول التمييز بين الصيانة (الوقائية والتصحيحية) واستبدال الأصول، والإنفاق على تلك البنود في عام 2020، والميزانية المقترحة لعام 2021.

6- وفي الاجتماع الذي عقد في 15 تشرين الأول/أكتوبر، تم طرح استفسار حول ما إذا كان ينبغي معالجة موضوع المبابي الفرعي في إطار تيسير الميزانية.

## الإنفاق في عام 2020

<sup>(5)</sup> ICC-ASP/19/15 .

<sup>(6)</sup> تقرير المحكمة عن خطط محدثة ومفصلة وآلية تمويل متعددة السنوات لاستبدال الأصول (ICC-ASP/19/8).

7- خلال العرض التقديدي الذي تم تقديمه في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المحكمة ملخصاً للإفناق على الصيانة واستبدال الأصول في عام 2020، وعلى وجه التحديد كيف تمكنت المحكمة من الإفناق ضمن نطاق التمويل المخفض الذي وافقت عليه الجمعية في دورتها الثامنة عشرة.

8- أبلغ ممثل قلم المحكمة الفريق العامل بأن المحكمة قامت بإعادة ترتيب الأولويات في ضوء الميزانية المعتمدة لاستبدال الأصول، وحددت العناصر المعرضة للعطب الأكثر (الأبواب والنوافذ الخارجية، والبنية التحتية الكهربائية، وتركيبات الأمن والسلامة). ثم قام قلم المحكمة بعد ذلك بمراقبة أداء تلك العناصر عن كثب خلال العام، حتى يتمكن من الاستجابة على الفور في حالة حدوث أي مشكلات. وتمشيا مع توجيهات الجمعية، لم يتم استبدال العناصر إلا عندما يكون الخلل قد حدث بالفعل أو كان وشيكاً. وردا على استفسار، أشار ممثل القلم إلى أن مثل هذا النهج قد أدى إلى بعض الأوضاع الصعبة، ولكن لم يكن هناك أي انقطاع كبير للعمل نتيجة لذلك. ولكن، فإن احتمال حدوث مثل هذه الانقطاعات سترداد إذا تم إتباع نفس النهج على مدى فترة أطول من الزمن، حيث تصبح هذه العناصر قديمة وبالتالي تكون نسبة مخاطر الفشل أعلى.

9- واستجابة لسؤال بشأن تأثير جائحة كوفيد 19 على المباني، أفاد قلم المحكمة أنه في حين أن انخفاض عدد الموظفين الموجودين فعلاً في المباني، قد خفض ذلك من تواتر الاستخدام، وأن العناصر الرئيسية لا تزال يلزم تشغيلها لدعم أنشطة المحكمة، مثل جلسات الاستماع. بالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري تشغيل نظام إدارة المباني ومنشآت الأمن والسلامة بشكل مستمر طوال هذه الفترة.

### الميزانية المقترحة لعام 2020

10- قدمت المحكمة ميزانية مقترحة قدرها 2 270,0 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الخامس: المباني لعام 2021، وتتألف من 1 891,0 ألف يورو للصيانة (تصحيحية ووقائية) و 378.9 ألف يورو لاستبدال الأصول.<sup>(7)</sup> عند إعداد الميزانية، سعت المحكمة إلى إبقاء الميزانية الإجمالية للبرنامج الرئيسي الخامس بنفس المستوى المعتمد لعام 2020.<sup>(8)</sup> وقد استعرضت لجنة الميزانية والشؤون المالية الميزانية المقترحة وأوصت الجمعية بالموافقة على المبلغ المطلوب وهو 2 270.0 ألف يورو.<sup>(9)</sup>

#### الصيانة

11- أبلغ الفريق العامل أن ميزانية الصيانة الوقائية والتصحيحية (1 891.0 ألف يورو) يحكمها العقد المبرم مع متعهد الصيانة. وأن العقد يشمل بند للمقايسة بمؤشر الأسعار، مما أدى إلى زيادة بنسبة 2.5 في المائة في التكاليف. اقترحت المحكمة استيعاب هذه الزيادة عن طريق تخفيض المبلغ المتاح لاستبدال الأصول إلى 378.9 ألف يورو.

#### استبدال الأصول

<sup>(7)</sup> ICC-ASP/19/10 الفقرة 664.

<sup>(8)</sup> ICC-ASP/19/10 الفقرة 663.

<sup>(9)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 107.



12- في الاجتماع الذي عُقد في 15 تشرين الأول/أكتوبر، تلقى الفريق العامل إحاطة بشأن "تقرير المحكمة عن الخطط المحدثة والمفصلة وآلية التمويل متعددة السنوات لاستبدال الأصول"، الذي تلقته الدول الأطراف في 12 تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت المحكمة التقرير إلى اللجنة لتنظر فيه في دورتها الرابعة والثلاثين، ولكن تم تأجيل النظر فيه في الدورة الخامسة والثلاثين نتيجة للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وتضمن التقرير خطة متوسطة الأمد (خمسية) وخطة طويلة الأجل لاستبدال الأصول، بالإضافة إلى مقترحات لآلية التمويل. وقد لاحظت اللجنة أنه في ضوء انخفاض الميزانية المقترحة لعام 2021، سيتعين تحديث الخطة الخمسية.<sup>(10)</sup> وأوصت اللجنة بإعادة تقييم خطط استبدال الأصول المتوسطة والطويلة الأجل في ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تخفيض المخاطر التشغيلية للمحكمة وإعطاء الصيانة أولوية أعلى من الاستبدال كلما كان ذلك معقولاً من الناحية الاقتصادية، بما يتماشى مع مبدأ الاستدامة.<sup>(11)</sup> كما أوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة إلى الجمعية، من خلال اللجنة، كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة كل عام، خطة خمسية محدثة لاستبدال الأصول، للتيقن من أن تكون المخاطر التشغيلية للمحكمة محدودة قدر الإمكان.<sup>(12)</sup>

13- وفيما يتعلق بموضوع تمويل استبدال الأصول، لاحظت اللجنة أن المحكمة دعت إلى إنشاء صندوق للتيقن من تمويل موثوق. وواصلت اللجنة عدم دعم إنشاء هذا الصندوق، لكنها أشارت إلى أنها ستكون مستعدة لإعادة تقييم هذا الأمر في دورتها السابعة والثلاثين.<sup>(13)</sup> وأثناء المناقشات في الفريق العامل، أكدت الدول الأطراف مجدداً أنها لا تجدد إنشاء الصندوق.

14- وكررت اللجنة توصيتها الصادرة في دورتها الثالثة والثلاثين بأن تنظر الجمعية العامة في تعيين خبير خارجي واحد أو أكثر بدون مقابل من الدول الأطراف لتقديم مشورة الخبراء فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ خطط استبدال الأصول.<sup>(14)</sup> كما أوصت اللجنة المحكمة باستكشاف ترتيبات بديلة لزيادة دمج برامج الصيانة واستبدال الأصول في عقد واحد، كحل بديل للترتيبات التعاقدية الحالية.<sup>(15)</sup>

### تبرعات الأعمال الفنية

15- رحب الفريق العامل مع التعبير عن التقدير بالتبرع بثلاثة أعمال فنية لمباني المحكمة في عام 2020:

(أ) تبرعت أستراليا بلوحة رسمتها فنانة كبيرة من السكان الأصليين، واويريا بيرتون، بعنوان "Ngayuku Mamaku Ngura - بلد والدي"، والتي تتحدث عن أهمية القانون والعدالة من أجل مجتمع آمن ومسالماً؛

<sup>(10)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 100.

<sup>(11)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 105.

<sup>(12)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 100.

<sup>(13)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 103.

<sup>(14)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 104.

<sup>(15)</sup> ICC-ASP/19/15 الفقرة 106.

(ب) تبرعت أيرلندا، بمقاعد خرسانية معززة بالألياف الزجاجية تمثل قوة شجرة البلوط العظيمة بعنوان "البلوط"، وهي رمز أيرلندي تقليدي للحقيقة والعدالة والشجاعة والحكمة والصفات المتأصلة في عمل المحكمة، والتي تمثل أيضاً " An Bradán Feasa (سلمون المعرفة)"، وهو تشبيه مهم في أساطير الفولكلور الأيرلندي؛

(ج) وتبرعت رومانيا بلوحة تمثل فيسباسيان ف. بيلا، وهو المحامي والباحث والدبلوماسي الروماني الذي كان من أوائل المدافعين عن فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية، والتي تم إزاحة الستار عنها في حفل أقيم في 9 تشرين الأول/نوفمبر 2020.

#### جيم - التوصيات

16- تقدم جهة التنسيق من خلال المكتب الصياغة المقترحة الواردة في التذييل لهذا التقرير لتنظر فيها الجمعية.

## تذييل

## الصيغة المقترحة لقرار عام 2020

## لإدراجها في قرار الميزانية

## مباني المحكمة

## إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تأخذ علماً بتوصيات لجنة الميزانية والمالية فيما يتعلق بالصيانة واستبدال الأصول لمباني المحكمة،<sup>(1)</sup>

1- توافق على استبدال الأصول لمباني المحكمة بمستوى 378.9 ألف يورو في عام 2021، مع التأكيد على الحاجة إلى رؤية تزامن الصيانة واستبدال الأصول؛

2- تكرر التأكيد على الحاجة إلى أن يكون استبدال الأصول مبرراً تماماً وأن يقتصر فقط على العناصر الضرورية جداً، وتطلب من المحكمة الاستمرار في التيقن من اتخاذ جميع التدابير لتحقيق الوفورات والكفاءات، بما في ذلك استخدام بدائل لاستبدال الأصول أينما أمكن ذلك، و تدعو المحكمة إلى تقديم خطط وتقديرات متوسطة المدى ومحدثة لاستبدال الأصول على المدى الطويل بما يتماشى مع هذه المبادئ.

3- وتلاحظ أن أي احتياجات لاستبدال الأصول التي قد تنشأ في المستقبل المنظور يجب أن تمول ضمن نطاق عملية الميزانية العادية؛

4- وترحب باعترام اللجنة استعراض الخطط والتقديرات المتوسطة والطويلة الأجل لاستبدال الأصول، وكذلك الآليات المالية والإدارية بما في ذلك البدائل الممكنة للترتيبات التعاقدية الحالية، في دورتها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين،<sup>(2)</sup> وتدعو إلى أن تواصل اللجنة إجراء تحليل وتقييم مفصل للميزانية المقترحة مع مراعاة الحاجة إلى تحديد الأولويات؛

5- تشير إلى توصية اللجنة<sup>(3)</sup> بشأن آلية مشورة الخبراء بدون مقابل من الدول الأطراف في تخطيط وتنفيذ استبدال الأصول، وتدعو الدول الأطراف إلى مواصلة استكشاف هذه الإمكانية وتقديم اقتراحات في هذا الصدد؛

<sup>(1)</sup> ICC-ASP/19/15، الفقرات من 95 إلى 107.

<sup>(2)</sup> ICC-ASP/19/15، الفقرتين 105 و 106.

<sup>(3)</sup> ICC-ASP/18/15، الفقرة 116، و ICC-ASP/19/15 الفقرة 104.

6- تؤكد من جديد أن المكتب مكلف بالولاية المتعلقة بهيكل الحكومة والتكلفة الإجمالية للملكية، عن طريق فريق لاهاي العامل الذي يقوم بتيسير الميزانية، وتطلب تقديم تقرير عن هذا الموضوع للنظر فيه بحلول الدورة العشرين للجمعية؛

7- وترحب مع التقدير بالتبرعات الفنية لمباني المحكمة التي قدمتها عدة دول أطراف في عام 2020.

---